المحاضرة02: التخطيط اللغوي وأسباب ظهور السياسة اللغوية

يتلازم مصطلح التخطيط اللغوي عادة مع مصطلح آخر هو السياسة اللغوية، ومن خلال استقراء عدد من الدراسات المتخصصة في هذين الموضوعين يتبين وجود تداخل مفهومي كبير بين المصطلحين، فكثير من الباحثين يستخدمونهما بشكل تبادلي، بل وينص بعض الباحثين على أنهما مترادفان لمعنى واحد، في حين يرجع آخرون الاختلاف المصطلحي بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية إلى أطر مفاهيمية لدى الباحثين؛ حيث يشيع لدى الباحثين الأمريكيين استخدام مصطلح التخطيط اللغوي، وهو ما يظهر ميلهم للجوانب التطبيقية العملية في موضوع التخطيط اللغوي، مع عدم التركيز على جانب السلطة والسياسة اللغوية. بينما يشيع لدى الباحثين الأوروبيين استخدام مصطلح السياسة اللغوية، وهو مايبرز اهتمامهم بموضوع السلطة في قضايا التغيير اللغوي. من هنا نتساءل عن مفهوم السياسة اللغوية وأسباب ظهورها، والمجالات التخطيط للسياسة اللغوية، لنبحث عن العلاقة الجامعة بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية(كالفي2009).

1. مفهوم السياسة اللغوية(Politic Linguistic)

المتتبع لمصطلح التخطيط، يجد فيه تداخلا مصطلحيا من ناحية المفهوم والاستعمال، فقد استعمل مصطلح الهندسة اللغوية أول مرة في أدبيات الدراسات اللغوية االجتماعية عند الحديث على أنشطة المخططين اللغويين، كما ترادف كل من المصطلحات: السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، والتهيئة اللغوية.

عرف **لويس جان كالفي** السياسة اللغوية بقوله: " نحن نعتبر السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن[1] "، كما أشار **علي القاسمي** بقوله: " تضطلع به الدولة وتنتج عنه خطة تصادق عليها مجالسها التشريعية [2]"، كما عرفت بأنها" مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن[3]"، كما أن هناك من عرفها بأنها" تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة لمراقبة الوضع اللغوي والتحكم في مساره وضبط إيقاعه، وأشهر هذه الإجراءات وأقواها سن المواد الدستورية والتشريعيةالمتعلقة بالحالة اللغوية للمجتمع[4]".

من خلال التعاريف السابقة، تبدو السياسة اللغوية أنها مفروضة من طرف الدولة، وذلك من خلال نظرتها إلى الواقع الاجتماعي. ذكر **ريتشارد روبنز** في بحثه التأصيلي(قضايا التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية) منطلقات السياسة اللغوية ، محددا إياها في ثلاثة نقاط رئيسة هي:

- **حل المشكلات اللغوية**: تبحث السياسة اللغوية في الوضع اللغوي للبلد والتخطيط اللغوي الأمثل لإيجاد حلول للمسائل اللغوية؛ ففي عام 1995 انضمت السويد للاتحاد الأوروبي، فقامت بوضوع سياسة

---

1 لويس جان كالفي ، علم الاجتماع اللغوي ، تر : محمد يحياتن ، (د ط) دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2006 ، ص: 111.

2 صافية كسكاس، التخطيط اللغوي في الجزائر ودوره في خدمة اللغة العربية والنهوض بها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2012، ص: 344.

3 لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2008،1،ص: 221.

4 هدى الصيفي، علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة قطر، 2014-2015، ص: 21.

لغوية تهدف إلى القضاء على هيمنة اللغة الإنجليزية، مما جعل مجلس اللغة السويدي يتبنى إيجاد سياسة لغوية تحفظ للبد مكانته وخرجت بواكير تلك السياسة في عام 1998م.

- **الحقوق اللغوية:** وهي المحرك الرئيس للسياسة اللغوية؛ ففي الثمانينات بدأت الدعوات إلى تبني مفهوم الحقوق اللغوية كجزء من حقوق الإنسان، وكانت من أبرز المبادرات السباقة في ذلك وثيقة السياسة اللغوية الأسترالية ،التي تعد أول وثيقة سياسة لغوية مبنية على مبدأ الحقوق اللغوية من بلد ناطق بالإنجليزية، وتضمنت تعزيز اللغة الانجليزية، وإتاحتها للجميع، والتأكيد على مكانتها أداة رسمية للتواصل ولغة وطنية ، كما تضمنت السياسة ضرورة الاهتمام بلغات المواطنين الأخرى غير الإنجليزية من حيث الصيانة والتطوير والتعليم وإتاحتها في كافة الخدمات العامة، مع تعزيز تعلم اللغات الثانية.

- **النظر للغة بوصفها ثروة:** تعد منطلقا رئيسا في بعض السياسات اللغوية؛ إذ ينظر إلى العائد الاقتصادي اللغوي بإزاء سياسة لغوية معينة، وهو ما تشهده اقتصاديات اللغة في السياق الكندي متعدد اللغات، حيث تهيمن اللغة الإنجليزية ويعترف بالفرنسية كلغة ثانية في عموم البلد. من جهة أخرى، أفاد التقرير الصادر عن وزارة الصناعة الكندية أن السياسة اللغوية في كندا جعلت الصناعة اللغوية في ثلاث مجالات هي الترجمة، والتدريب اللغوي، والتقنيات اللغوية.

2. العلاقة بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية

نظرا للتداخل الحاصل بين مصطلحي السياسة والتخطيط اللغوي، حدّد" جون لويس كالفي" في كتابه(حرب اللغات والسياسة اللغوية) الفرق بينهما قائلا:« نحن نعتبر أن السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن، ويعتبر التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ»

السياسة اللغوية

تمسّ **الميدان البحثي**؛ أي مج الفرضيات والنظريات التي يقدمها أهل الاختصاص القابلة للتطبيق، فهي مرتبطة بالدولة، وقد تكون عابرة للحدود من خلال:

-اعتبار مجموعة بشرية تحتضن تجمعا سياسيا وتقر سياسة لغوية

-يمكن لتجمع بشري أكبر(مج بلدان) من الكيان السياسي إنشاء سياسة لغوية مثل الفرانكوفونية .

-يمكن لتجمع بشري أقل من الكيان السياسي إقرار سياسة لغوية كالقوميات التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا مثل أذربيجان، كازاخستان

- السياسة اللغوية تشير إلى الاختيار المدروس من قبل الحكومة _أو أي سلطة_ فيما يخص العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، ففي السياق المجتمعي كما يرى" دجيت1994" تتضمن السياسة اللغوية الكشف عن الإشكالات اللغوية

التخطيط اللغوي

يمثّل الجانب **الميداني** أو **التطبيقي**؛ إذ يتم تقديم الفرضيات(ما أسميناه السياسة اللغوية) إلى السلطات والهيئات المنفذة.

-يتم انتقاء الفرضيات التي تتلاءم مع الوضعية السياسية والاجتماعية.

-الدولة دورها توفير وضمان الوسائل الكفيلة بتطبيق هذا المطالب اللغوية

إن المصطلحين قريبان جد ا من بعضهما، وقد تحكمهما علاقة البعض بالكل؛ حيث ينظر بعض الباحثين إلى أن التخطيط اللغوي جزءٌ من السياسة اللغوية، بينما ينظر بعض الباحثين إلى أن السياسة اللغوية جزءٌ من التخطيط اللغوي؛ فالمفهوم متقارب، والخلاف في استعمال المصطلح الذي يعبر عن أيديولوجية الباحث. ويمكن القول على وجه الإجمال: إن مصطلح السياسة اللغوية أكثر ارتباطًا بقضايا الأطر العامة، والموجهات الرئيسة، والمنطلقات الإستراتيجية، بالإضافة إلى قضايا الأنظمة واللوائح والقوانين الرسمية وعلاقتها مع المجتمع؛ بينما التخطيط اللغوي أكثر ارتباطًا بالجانب العملي لترجمة السياسة اللغوية على أرض الواقع، مع التأكيد على أنه لا تخطيط لغوي دون وجود سياسة لغوية؛ كما أن السياسة اللغوية لوحدها لن تكون فاعلة دون وجود تخطيط لغوي منهجي يترجمها على أرض الواقع[5].

من أسباب ظهور الساسية اللغوية أيضا تطور العلوم السياسية في الغرب مع بداية الستينيات الميلادية، حيث أضحت قضايا العلوم السياسية أكثر أكاديميةً وارتباطًا بالواقع السياسي؛ حيث عمد الباحثون في التخطيط اللغوي يقبلون على دراسة قضايا السياسة اللغوية مع الابتعاد عن النهج اللغوي الاجتماعي الصارم في التعامل مع القضايا اللغوية، متأثرين بالمنهجية المستخدمة في ربط قضايا السياسة بالاقتصاد، ومن ذلك دراسة التكلفة، والنظر للعوائد، والبحث عن البدائل في اتخاذ القرارات(Lo Bianco, 2010).

3. مراحل بناء الساسة اللغوية

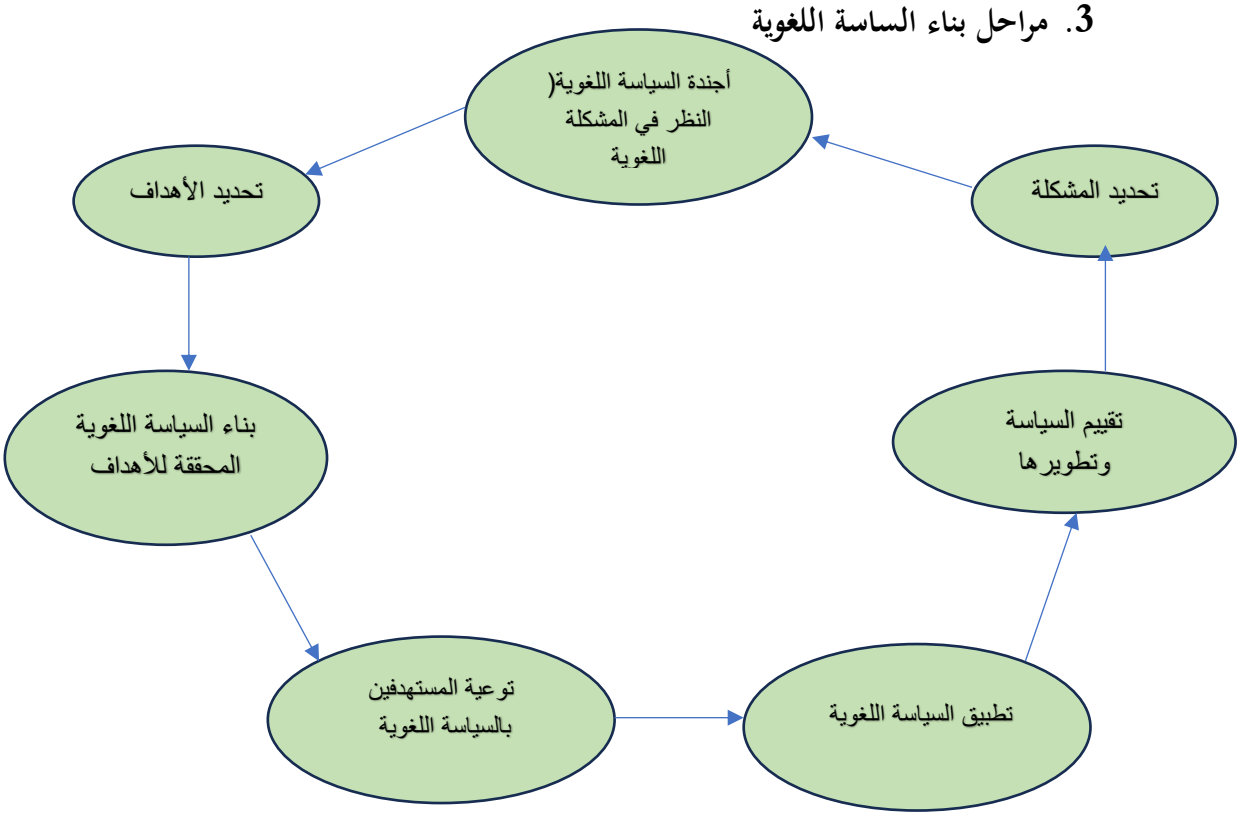

[5] محمود بن عبد الله المحمود، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية(تأصيل نظري)، رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية، القاهرة، مصر، مجلد 32، العدد3،4، ص:21.

4. **مجالات السياسة اللغوية**:

- استعمال اللغة القومية
- تعليم اللغات الأجنبية
- الترجمة من اللغة القومية وإليها
- اللغة المحلية والوطنية
- توحيد المصطلحات بمختلف تخصصاتها

خلاصة:

- توجد علاقة إلزامية تتابعية بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية؛ إذ أن السياسة اللغوية تسن القوانين والتعليمات من قبل الهيئات العليا، والتخطيط اللغوي يبحث عن الطرق الجيدة لتنفيذها على أرض الواقع.
- تهتم الساسية اللغوية بحل المشكلات اللغوية والبحث عن أنجع السبل لترقية اللغة داخل البلد.
- السياسة اللغوية تمس الميدان البحثي ومجموع الفرضيات القابلة للتطبيق، والتخطيط اللغوي يمثل الجانب الميداني الذي ينتقي الفرضيات التي تلائم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد.
- تحديد المشكلة اللغوية والنظر فيها، يعين على معرفة الهدف من وضع السياسة اللغوية، حتى يتم توعية الجهات المستهدفة بهذه السياسة، ومن ثمة سهولة تطبيقها على أرض الواقع، وفي الأخير تقييم مدى نجاعتها وتحقيقها للأهداف المرجوة.
- تشتغل السياسة اللغوية على كل المجالات التي تخص المسائل اللغوية سواء أكانت قومية أو محلية أو عالمية، بما يفيد خلق تنوع لغوي بين الأفراد يعينهم على التعايش اللغوي والتمكن من الترجمة والضبط المصطلحي في التخصص.